جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

المرونة التشغيلية والسيادة الرقمية: كيف يقود القطاع المصرفي البحريني استقرار الاقتصاد الوطني وسط المتغيرات الإقليمية؟

بقلم: كابي الحكيم

لطالما أثبتت التجربة التاريخية للقطاع المصرفي في مملكة البحرين أن قوته الحقيقية تكمن في القدرة على استباق المتغيرات الإقليمية وإدارة المخاطر بحرفية عالية. وفي ظل التسارع المطرد للتحولات العالمية الراهنة، أضحى تعزيز "المرونة التشغيلية" خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لضمان استدامة الأعمال. هذه المرونة، في جوهرها، تتجاوز مجرد رد الفعل التقليدي تجاه الأزمات؛ لتصبح بناءً لمنظومة حوكمة استباقية، قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية وضمان تدفق الخدمات المالية بكفاءة تامة مهما بلغت حدة المتغيرات.

إن هذا الاستقرار الذي نشهده اليوم هو الثمرة الطبيعية لرؤية مؤسسية تشاركت فيها كافة الأطراف لتهيئة بنية تحتية مالية يتصدر الأمن مقدمة أولوياتها، وهو ما يجعل المملكة نموذجاً في التكيف مع مختلف التحديات، مع الحفاظ على أعلى معايير جودة الأداء..

وعندما نتحدث عن متانة البنية التحتية المالية في مملكة البحرين، فإننا نستند إلى معطيات واقعية وأرقام تعكس الثقة المتزايدة في هذا القطاع؛ إذ تشير التقارير الصادرة عن مصرف البحرين المركزي لعام 2025 إلى أن مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت حاجز 18%، مما يجعله المحرك الأكبر للاقتصاد غير النفطي. إن هذا النمو لم يكن ليتحقق لولا وجود أنظمة تسوية مدفوعات متطورة قادرة على استيعاب ومعالجة أحجام تداول ضخمة بسلاسة فائقة.

وهذه المتانة المؤسسية توفر للقطاع المصرفي مظلة حماية تتيح له التوسع والابتكار حتى في الأوقات التي تشهد فيها المنطقة تقلبات اقتصادية، فالرهان الحقيقي كان دائماً على بناء قاعدة صلبة تتحمل الضغوط وتوفر بيئة آمنة للمستثمرين والمتعاملين على حد سواء.

وفي سياق هذا التطور، تبرز الحلول الرقمية كأداة حاسمة في تسيير العمليات المصرفية الحديثة، إذ أصبحت ميزة تنافسية وركيزة أساسية للأمن القومي المالي. فقد ساهم قانون المعاملات الإلكترونية في البحرين في إيجاد بيئة قانونية محفزة سمحت للمصارف بتبني تقنيات الهوية الرقمية والخدمات السحابية بشكل واسع، فضلا عن إرساء الثقة القانونية في المعاملات الإلكترونية عبر منح التوقيع الإلكتروني والسجلات الرقمية حجية كاملة في الإثبات يحصنها ضد الطعون القانونية التقليدية.

وبحسب إحصائيات مصرف البحرين المركزي عام 2025، سجلت المدفوعات عبر القنوات الرقمية في المملكة نمواً سنوياً بنسبة تزيد عن 15%، مدفوعة بتوسع منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية التي أحدثت ثورة في كيفية تقديم الخدمة للعميل. وتكمن أهمية الاعتماد على هذه التقنيات في تقليل المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعمليات التقليدية، وتوفير سرعة استجابة هائلة تجعل من النظام المصرفي البحريني نظاماً "عابراً للحدود" في كفاءته ودقته.

إلا إن التطور التقني يظل قاصراً عن تحقيق الأهداف المنشودة ما لم يتحصن بإطار قانوني يحمي المكتسبات ويوفر الحماية القانونية ضد المخاطر المستحدثة، وهو ما نركز عليه بجدية في تطوير الحلول التشريعية التي تتماشى مع طبيعة المخاطر الحديثة، فالمشهد الإقليمي المعقد يتطلب منا يقظة قانونية مستمرة، لا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال والأمن السيبراني وحماية البيانات.

ويهدف التزامنا بتطوير هذه الأطر التشريعية إلى خلق توازن دقيق بين تيسير المعاملات المالية وضمان أعلى معايير الامتثال الدولية. ونحن نؤمن بأن القانون هو الضامن للاستدامة، لذلك فإننا نعمل دائماً على تحديث الإجراءات القانونية لتكون مرنة بما يكفي لاستيعاب الابتكارات المالية الجديدة، وصارمة بما يكفي لمنع أي ثغرات قد تمس بسمعة القطاع أو سلامته المالية.

ختاماً، إن المستقبل المصرفي في البحرين يرتكز على مثلث ذهبي يتكون من: البنية التحتية القوية، والتحول الرقمي الشامل، والمنظومة القانونية المتطورة. إن تكامل هذه العناصر يشكل حجر الأساس في مواجهة أي تحديات إقليمية قادمة، مع الحفاظ على وتيرة تقديم خدمات مالية آمنة وموثوقة.

إن رؤيتنا في البحرين لا تتوقف عند الحفاظ على المكتسبات الحالية، بل نسعى لأن يظل قطاعنا المصرفي منارة للاستقرار والابتكار في المنطقة. فنحن نؤمن أن الاستثمار في "المرونة" هو استثمارٌ أصيل في المستقبل، ومن خلال خبراتنا التراكمية والتزامنا بالمعايير العالمية، سنواصل تعزيز مكانة المملكة كمركز مالي رائد، يمتلك القدرة الفريدة على تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للنمو والازدهار.

-انتهى-